الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

المدة

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 29 ديسمبر 2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة باتفاقية القرض المبرمة بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية

(عدد 2021/23)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 21 أفريل 2021
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 10 ماي 2021
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية الضمان ونص اتفاقية القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة 25 ماي 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 25 ماي 2021

رئيس اللجنة: هيكل مكي مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام عجبوني مقرر مساعد: منذر بن عطية

مسار دراسة مشروع القانون

- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 10 ماي 2021
- جلسات اللجنة:

1. جلسة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021

- قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين

(5 مع و2 محتفظين)

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 29 ديسمبر 2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة باتفاقية القرض المبرمة بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية (عدد 2021/23)

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 29 ديسمبر 2020 مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية ضمان للقرض المسند الى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع "تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية" بمبلغ قدره ثلاثون مليون (30،000،000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 مليون دينار تونسي.

وفي هذا الإطار، تتعهد الدولة بضمان كل ما يلزم لتنفيذ المشروع وصيانته بالعناية والكفاءة اللازمتين بما فيها التعهد بتوفير المبالغ اللازمة من العملات المحلية او الأجنبية التي يتطلبها تنفيذ المشروع وفي المقابل تلتزم الشركة أساسا ب:

- تقديم المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب،
- ألا تستعمل المبالغ المسحوبة إلا لتمويل تكاليف البضائع اللازمة لتنفيذ المشروع،
- إنجاز المشروع وفقا لجدول زمني محدد وبالعناية والكفاءة اللازمتين،
- تشكيل وحدة متابعة إنجاز المشروع تضم مسؤولين ومهندسين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال المشروع،
- تأمين البضائع الممولة من القرض ضد المخاطر،

- اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية البيئة في منطقة المشروع،
- تقديم تقرير شامل للصندوق عن تنفيذ المشروع ومدى تحقق أهدافه،
- تعيين استشاري يقوم بمهمة المراقبة الفنية والمصادقة على مراحل تنفيذ المشروع.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية التونسية من خلال مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية (وعددها 35 منطقة حضرية لسكان) سبعة عشر (17) ولاية وهي بن عروس باجة، جندوبة، سليانة، الكاف، نابل، بنزرت، زغوان، القصرين ،قابس ،مدنين ،تطاوين، صفاقس، قفصة، توزر، قبلي، سيدي بوزيد، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على مياه الشرب.

2) مكونات المشروع:

يتكون المشروع من العناصر الأساسية التالية:

- الاعمال المدنية: وتشمل أعمال إنشاء الابار (حوالي عدد 15)، وخزانات للمياه (حوالي عدد 42 خزان بحجم إجمالي بحوالي 60 ألف متر^3)، وتنفيذ وحفر وردم أنابيب مياه الشرب بطول إجمالي حوالي 603 كم وبأقطار تتراوح بين 90 و1000 مم، وتنفيذ محطات الضخ والضغط والرفع (حوالي عدد 40) وإنشاء محطة معالجة مياه في منطقة طبرقة ومحطة إزالة الحديد في منطقة جرجيس، وأعمال الربط بشبكة الكهرباء الوطنية، إضافة إلى أعمال المباني والمنشآت اللازمة.
- أعمال التوريدات: وتغطي توريد الأنابيب والمضخات والمعدات والأجهزة والتوصيلات والعدادات اللازمة لشبكات مياه الشرب ضمن مناطق المشروع.
- خدمات الدراسات وإعداد التصاميم التفصيلية والإشراف على التنفيذ والمراقبة،
- وحدة متابعة إنجاز المشروع،
- استملاكات الأراضي.

3) مدة تنفيذ المشروع:

5 سنوات (يتوقع أن تبدأ أعمال المشروع خلال سنة 2021 ومن المتوقع الانتهاء منها في نهاية سنة 2024).

4) الكلفة الجملية للمشروع:

361.6 مليون دينار تونسي تشمل الضرائب والأداءات المطبقة في الجمهورية التونسية والمقدرة بـ 19 % من قيمة المشروع (حوالي 66.6 م.د) التي تحمل على ميزانية الشركة وبالتالي فإن القرض يمثل 81 % من كلفة المشروع.

5) تمويل المشروع:

قرض لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بضمان من الدولة وتقوم الشركة بالإشراف على تنفيذ المشروع.

- مبلغ القرض: ثلاثون مليون (30.000.000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 مليون دينار تونسي. (لا تشمل تمويل الضرائب والأداءات المحمولة على ميزانية الشركة).
- نسبة الفائدة: قارة بـ 2,5 %،

(2 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة، تضاف إليها 0.5 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة لمواجهة تكاليف إدارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض)،

- مدة السداد: 30 سنة،
- مدة الامهال: 6 سنوات ابتداء من تاريخ أول طلب للسحب،
- طريقة السداد: 48 قسطا نصف سنوي يتم تسديدها على أقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة (15 أفريل و15 أكتوبر من كل سنة.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق الضمان ونص اتفاق القرض.

ودار نقاش، استحسن خلاله بعض النواب أهداف مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية التونسية من خلال مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على مياه الشرب.

ومن جهة أخرى، أكد النواب على ضرورة الاطلاع على الوضعية المالية للشركة ومدى قدرتها على الإيفاء بديونها خاصة وأن حجم التداين من الجهات الخارجية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بلغ أكثر من 6500 مليون دينار.

وفي هذا الإطار، اقترح بعض النواب القيام بزيارة ميدانية للشركة للتمعن عن كثب في الإشكاليات والصعوبات المالية التي تعاني منها هذه المؤسسة العمومية.

واستنكر بعض النواب الارتفاع المتواصل لحجم التداين للدولة، واقترحوا في هذا الإطار عقد جلسة عمل مطولة مع السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار لعرض جرد مفصّل لمجموع القروض إلى غاية 31 ماي 2021 وكيفية تسديدها وكيفية استعمالها.

وعرّج رئيس اللجنة على أهمية أن يكون للجنة استراتيجية عمل واضحة لكي لا تكون مجرّد لجنة تصادق على القروض دون التمعّن والتدقيق.

وفي هذا السياق، اقترح أن يتم ضبط منهجية عمل يتم تعميمها على كل اتفاقيات الضمان وذلك إما عرضها على التصويت بعد المناقشة أو طلب عقد جلسات استماع قبل التصويت باعتبار وأنّ اللجنة قد دأبت على عدم المصادقة الآلية دون الاستماع إلى كافة الأطراف المتدخلة لتقديم التوضيحات الضرورية.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل مكي فيصل دربال